

# هيئة الدستور الغذائي



منظمة الصحة العالمية

منظمة الأغذية والزراعة  
للأمم المتحدة



Facsimile: +39(06)5705 4593 Codex@fao.org JOINT OFFICE: Viale delle Terme di Caracalla 00100 ROME Tel: +39(06)57051 www.codexalimentarius.net Email:

البند 2 من جدول الأعمال

## برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

### اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي

الدورة الخمسون، مقر منظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا، 26-28 يونيو/حزيران 2002

### استعراض برنامج مواصفات الأغذية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

1- أُبلغت الدورة التاسعة والأربعون للجنة التنفيذية (سبتمبر/أيلول 2001) موافقة منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المبدئية على الحاجة إلى استعراض شامل لبرنامج الدستور الغذائي ونطاق هذا الاستعراض<sup>(1)</sup>. وقد جرت المزيد من المناقشات منذ ذلك الحين بين المنظمين المعنيين بشأن آلية الاستعراض، بما في ذلك ترتيبات إجراء استعراض خارجي. كما رحّب مؤتمر المنظمة (نوفمبر/تشرين الثاني 2001) بالتوصية الخاصة بتقييم برنامج المواصفات المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وأخذ علماً بإمكانية وجود شقّ خارجي للاستعراض<sup>(2)</sup>.

2- سيتولى إجراء التقييم/الاستعراض في السنة التقويمية 2002 فريق تقييم مستقل وفريق خبراء مستقلين برعاية إدارتي التقييم في كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية (مكتب البرنامج والتقييم والميزانية في منظمة الأغذية والزراعة ومصحة الميزانية وإصلاح الإدارة في منظمة الصحة العالمية). وترد صلاحيات التقييم، بما في ذلك الإطار الزمني، مرفقة بهذه الورقة.

3- ومن المقرر أن يرفع التقرير عن مشروع التقييم إلى اللجنة التنفيذية في دورتها الخاصة في أواخر عام 2002 أو مستهل عام 2003. وسيرفع تقرير مؤقت عن سير التقييم إلى اللجنة التنفيذية خلال دورتها الحالية.

(1) الفقرة 38 من الوثيقة ALINORM 01/4.

(2) تقرير الدورة الحادية والثلاثين لمؤتمر المنظمة، روما، 2-13 نوفمبر/تشرين الثاني 2001، الفقرة 84 من الوثيقة C/2001 REP. وقد رفعت هذه التوصية الدورة السادسة والثمانون للجنة البرنامج في المنظمة (سبتمبر/أيلول 2001) وترد في الفقرة 37 من تقريرها CL 121/3.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخاً إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

معظم وثائق اجتماعات الدستور الغذائي على الشبكة بالعنوان التالي: www.codexalimentarius.net

## الملحق

صلاحيات التقييم المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية للدستور الغذائي  
وأنشطة أخرى للمنظمتين بشأن مواصفات الأغذية

## ألف – معلومات أساسية

1- أنشأت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية هيئة الدستور الغذائي لتنفيذ برنامج مواصفات الأغذية المشترك بين المنظمتين. وتحوّلت تدريجياً أهمية البرنامج من توفير قاعدة للمواصفات القطرية إلى توفير مرجع للمواصفات والخطوط التوجيهية ومدونات الممارسة في التجارة الدولية. وتتضمن المرحلة الأخيرة من جولة أوروغواي من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف اتفاقين يهدفان إلى الحد من تأثير الحواجز غير الجمركية على التجارة وإخضاع تلك الحواجز لضوابط الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة والذي أصبح منظمة التجارة العالمية حالياً. وهما الاتفاق بشأن الحواجز الفنية أمام التجارة الأكثر عمومية والاتفاق الأكثر تحديداً بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية<sup>(3)</sup>. وتعتبر تدابير سلامة الأغذية المحلية التي تتفق مع مواصفات الدستور وخطوطه التوجيهية وتوصيات أخرى، يفترض أن تكون متسقة مع اتفاق تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية<sup>(4)</sup> ومع الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (1994).

2- إن هيئة الدستور الغذائي جهاز حكومي دولي تابع لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ولها نظامها الأساسي ولائحتها الداخلية التي وضعت في هيكل الأجهزة الفرعية للمنظمتين. وهي مفتوحة أمام كافة الأعضاء في المنظمتين وتضمّ حالياً 165 عضواً. وللهيئة 29 جهازاً تابعاً، منها لجان إقليمية ولجان معنية بالسلع ولجان عامة، يعمل منها 24 حالياً.

3- وتتولى أمانة صغيرة في منظمة الأغذية والزراعة دعم عمل الهيئة، بتمويل مشترك من المنظمتين. وتغطي البلدان المضيفة كل أو بعض من نفقات اللجان المعنية بالسلع واللجان العامة. ويشارك الأعضاء في الاجتماعات على نفقتهم الخاصة. كما تدعم المنظمتان، وتتحملان تكاليف لجان الخبراء الذين يقدمون المشورة في بعض مجالات مثل مخاطر تقدير سلامة الأغذية.

4- لقد تم حتى الآن تحديد عدد من القضايا المهمة في السنوات الأخيرة، ستخضع لدراسة معمّقة في التقييم. وهي على النحو التالي:

(أ) أصبحت مخاوف المستهلك الصحية، والبيئية، والثقافية تحتل موقعاً متقدماً في السياسات، لاسيما في البلدان المتقدمة. مما ساهم في ازدياد الطلب على الترتيبات الإضافية أو البديلة في الدستور الغذائي

(3) الفقرة 3 (ألف) من الملحق ألف.

(4) المادة 3-2.

لوضع المواصفات. وفي حين أنّ مجموعة الثمانية رفضت صراحة هذا الاقتراح في اجتماعها في أوكتوباو (2000)، الذي دعم الدستور الغذائي، تزداد المخاوف الضمنية لاسيما بفعل الأزمات المستجدة كجنون البقر؛

(ب) وارتباطا بما تقدم، استجاب الدستور إلى المطالب بمراعاة الاعتبارات الأخلاقية (أو غير المرتكزة إلى العلم) في مواصفات الأغذية؛

(ج) إنّ التحوّف من أن يؤدي الطلب المتزايد على سلامة الأغذية ومطالبة المستهلكين بضرورة الاتساق في بيانات العيوب وغيرها، يعني أنّ طرق عمل الدستور وربما الأساليب المعتمدة ككل لوضع المواصفات والخطوط التوجيهية قد:

1- تجعل المشاركة شبه مستحيلة للبلدان النامية، وأكثر صعوبة للبلدان المتقدمة، مما يزيد من بطء هذه العمليات؛

2- تؤدي إلى مشكلات تتعلق بتوفير التمويل الكافي لتمكين الأمانات الصغيرة، ومشورة الخبراء وعمل اللجان المختلفة فرادى؛

(د) عدم كفاية التمويل لتنمية القدرات القطرية في البلدان النامية على تنفيذ مواصفات الدستور الغذائي وخطوطه التوجيهية؛

(هـ) التحوّف من ألا تكون أجهزة الدستور دائماً مستقلة وحرّة بالكامل من تضارب المصالح.

#### باء - الهدف من التقييم

5- لقد دعت هيئة الدستور الغذائي، وأمانتا منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وأجهزتهما الرياسية، من منظورين مختلفين، إلى إجراء تقييم مستقلّ معمّق لهيئة الدستور الغذائي وعمل المنظمتين على وضع مواصفات وخطوط توجيهية ومدونات ممارسات دولية للأغذية. ومنظمة الأغذية والزراعة ملتزمة، بطلب من لجنة البرنامج، بإجراء تقييم مستقلّ لعمل المنظمة على وضع مواصفات الأغذية (بموازاة عمليات تقييم المواصفات في المنظمة) وعرضه على أجهزتها الرياسية في مايو/أيار 2003. كما أنّ منظمة الصحة العالمية ملتزمة، بطلب من جمعية الصحة العالمية لعام 2000، النظر في علاقات العمل التي تربط بين المنظمتين من أجل زيادة مساهمة منظمة الصحة العالمية في الدستور الغذائي، ولدعم إدراج الاعتبارات الصحية في التجارة العالمية للأغذية. وكانت اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي، في دورتها التاسعة والأربعين (الاستثنائية) في سبتمبر/أيلول 2001 (الفقرة 42): "قد رحبت بهذه المبادرة (الاستعراض الشامل لبرنامج مواصفات الأغذية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية)، بما في ذلك اقتراح العنصر الخارجي في عملية الاستعراض".

6- يهدف التقييم بالتالي إلى إعطاء مدخل مفيد لصنع القرارات بشأن السياسات والاستراتيجية والإدارة في المستقبل على مستوى الأجهزة الرياسية في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والأمانة في كل من المنظمتين وهيئة الدستور الغذائي المشتركة بين المنظمتين. وستنظر الهيئة في كل جوانب المتطلبات العالمية لمواصفات الأغذية من

أجل حماية صحة المستهلك وتنمية التجارة الدولية<sup>(5)</sup> والمحلية وغيرها من الاعتبارات الأخلاقية ذات الصلة. فيبحث التقييم، والحالة هذه، في متطلبات المنتجين، والقطاع الصناعي، والتجار، والمستهلكين والمسؤولين عن الرقابة.

7- وسيعطي التقييم توصيات واعتبارات للمستقبل بشأن قدرة المواصفات أو الأساليب البديلة على تحقيق الأهداف العامة لحماية المستهلك، لاسيما فيما يتعلق بالمخاطر الصحية وضمان الممارسات النزيهة في تجارة الأغذية. كما يوفر بدائل، تبحث لاحقاً، لتلبية المتطلبات العالمية المستقبلية لمواصفات الأغذية كي تعطي المكاسب المرجوة وتلبي حاجات البلدان النامية والمتقدمة ومستوردي الأغذية ومصدرها بتكلفة معقولة مباشرة وغير مباشرة. والتقييم هو إذن تقييم توجيهي، تركز فيه الاعتبارات المستقبلية على تقييم الأداء الماضي، والتحديات الحالية والمستجدة والأفكار المبتكرة.

### جيم - نطاق تغطية التقييم

8- سيبحث التقييم القضايا التالية على سبيل المثال لا الحصر:

(أ) الإطار المتغير والتحديات، بما في ذلك:

1 - أهمية وملاءمة المواصفات كأدوات من أجل:

- الوقاية من الأمراض التي تنقلها الأغذية وغيرها من المخاطر الصحية؛
- إدارة مخاطر سلامة الأغذية؛
- حماية المستهلك؛
- التنمية التجارية والاقتصادية؛
- ممارسات الإنتاج.

2 - توقعات مختلف مجموعات الدول، على المستوى الحكومي الرسمي، فيما يتعلق بمواصفات الواردات

الصادرات والتجارة المحلية، لاسيما من حيث صحة المواصفات وتقبلها:

- قاعدة علمية؛
- مستوى المخاطر واعتماد أساليب وقائية؛
- سهولة التحقق والوضوح كنقطة مرجعية في التجارة؛
- بيانات العبوة ومقارنة كلمات الوصف (في الأغذية العضوية مثلاً)؛
- الاعتبارات الأخلاقية والثقافية؛
- الشمولية ودرجة التعميم.

3 - توقعات مختلف مجموعات الدول، على المستوى الحكومي الرسمي، فيما يتصل بالآليات المؤسسية

لوضع المواصفات بما في ذلك:

(5) بما في ذلك المبادلات المرتكزة إلى امتيازات.

- هيكل وآليات هيئة الدستور الغذائي وأجهزتها الفرعية؛
  - الدعم الفني والإداري لعمل الهيئة من قبل المنظمين، بما في ذلك الأمانة ولجان الخبراء؛
  - إمكانات وقيود المشاركة في عمليات اتخاذ القرارات؛
  - التكاليف المباشرة وغير المباشرة وطرق تغطيتها.
- 4 - الاهتمامات الخاصة بالبلدان النامية بشأن:
- المساعدة على تنفيذ المواصفات؛
  - المشاركة في عملية وضع المواصفات.
- 5 - توقعات المنتجين والصناعة والمجتمع المدني وتأثيرها المحتمل على وضع المواصفات الدولية؛
- 6 - العلاقات المؤسسية بين أجهزة وضع المواصفات مثل الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات والمكتب الدولي للأوبئة الحيوانية.
- (ب) فعالية الترتيبات الحالية في الاستجابة للمتطلبات الواردة أعلاه. وستبذل المزيد من الجهود لتوحيد ومقارنة طرق العمل وأساليبه مع تلك الصادرة عن أجهزة وضع مواصفات أخرى<sup>(6)</sup>. وستشمل الميادين المعنية عامة مدى ملاءمة:
- 1 - استجابة كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية؛
  - 2 - المواصفات الموجودة حالياً والثغرات البارزة في تركيبة التجارة الدولية (النوعية، نطاق التغطية، سهولة التطبيق، وغيرها)؛
  - 3 - مواءمة المواصفات كنموذج لوضع المواصفات القطرية للتجارة المحلية؛
  - 4 - مواءمة الترتيبات المؤسسية، بما في ذلك النظر في الاستقلالية وتضارب المصالح والتجاوب مع الأعضاء:
- (1) تركيبة هيئة الدستور الغذائي وأجهزتها الفرعية؛
  - (2) طرق عمل هيئة الدستور الغذائي (بما في ذلك سلطات اقتراح تعديلات في النظام الأساسي واللوائح وتقارير الإجراءات المتبعة)؛
  - (3) هيكل وإدارة أمانة الدستور الغذائي؛
  - (4) هيكل اللجان ومجموعات الخبراء الاستشارية؛
  - (5) مدى مواءمة الترتيبات لتبلي بشكل فعال الحاجة إلى مواصفات تجارية وحاجة البلدان النامية إلى وضع مواصفات محلية؛
  - (6) مشاركة الدول في هذه العملية؛

(6) وتشمل الأجهزة الأخرى لوضع المواصفات كل من: المنظمة الدولية للتوحيد القياسي، المكتب الدولي للأوبئة الحيوانية، منظمة الأغذية والزراعة، الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، وإدارة العقاقير في منظمة الصحة العالمية.

- (7) مشاركة أصحاب الشأن غير الحكوميين؛
- (8) فعالية وكفاءة الترتيبات الخاصة بهيكل اللجنة وإجراءاتها وأمانتها في جميع جوانبها (العلوم، الاتصالات، الجوانب الأخلاقية، السياسات، الإدارة، والسياسة)؛
- (9) مساعدة الدول النامية من قبل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ومن خلال شركاء آخرين؛
- (10) العلاقات مع أجهزة دولية أخرى معنية بوضع المواصفات ومسؤولة عن الإطار التنظيمي ومع منظمة التجارة العالمية.

(ج) قضايا مستقبلية استناداً إلى التحليل السابق، وفكر ابتكاري استشرافي والبحث في مزايا محتملة من:

- 1 - اعتماد أساليب قد تكون مختلفة جداً عن تلك الموجودة حالياً من أجل:
- حماية المستهلك (من الناحية الصحية خاصة) والتنمية الاقتصادية من خلال اعتماد الوضوح في التجارة الدولية والمحلية؛
  - وضع المواصفات على المستويين المحلي والدولي؛
  - ترتيبات مؤسسية و/أو تمويل بديلة.
- 2 - الانعكاسات على البلدان النامية فيما لو أصبح وضع مواصفات الأغذية في التجارة الدولية حكراً على البلدان المتقدمة والبلدان التجارية الرئيسة؛
- 3 - كسب الدعم الكافي للبلدان لتنمية بناء القدرات القطرية والمشاركة في عمليات وضع المواصفات.

-

9- إدارة التقييم: حرصاً على الاستقلالية، ستشترك في إدارة التقييم، كل من إدارة التقييم في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية (مكتب البرنامج والتقييم والميزانية). وستقومان باستشارة الوحدات الفنية المعنية في المنظمتين بشأن جميع المسائل الموضوعية، بما في ذلك اختيار استشاريي التقييم وأعضاء مجموعة الخبراء المستقلة. كما سيستعين مدير التقييم بالوحدات الفنية في المنظمتين للحصول على مدخلات فنية ونقل المخاوف والأفكار والأسئلة إلى فريق التقييم ومجموعة الخبراء المستقلة بواسطة مديري التقييم.

10- فريق التقييم: سيتولى فريق التقييم العمل الأساسي ضمن حدود صلاحياته وسيتألف من خمسة أعضاء أساسيين يمكنهم الاستعانة بسهولة بأشخاص من ذوي الخبرات الفنية (شرط توافر الميزانية):

(أ) قائد مستقل رفيع المستوى للفريق، يتمتع بخبرة في مجال السياسات ولمّ تماماً بالقضايا المتفق عليها بين المنظمتين؛

(ب) استشاريان فنيان مستقلان، يمثلان أصحاب الشأن الرئيسيين المعنيين بمواصفات الأغذية - تعيين منظمة الأغذية والزراعة أحدهما ومنظمة الصحة العالمية الآخر؛

(ج) ممثل رفيع المستوى عن إدارة التقييم في منظمة الأغذية والزراعة وممثل رفيع المستوى عن إدارة التقييم في منظمة الصحة العالمية.

11- **مجموعة الخبراء المستقلة:** ستستعرض مجموعة الخبراء المستقلة الصلاحيات وخطة العمل الأولية للتقييم، لاقتراح أي تغييرات تراها مناسبة ولطرح أي أسئلة أو قضايا تستدعي برأيها التوقف عندها في التقييم. ويتعين على مجموعة الخبراء بنوع خاص الخروج بأفكار مبتكرة ومختلفة يمكن بحثها أثناء مسار إجراء التقييم. وستعود مجموعة الخبراء المستقلة إلى الاجتماع من جديد لتبحث مع النظراء في الاستعراض التقييم الأولي لفريق التقييم وتبدي ملاحظاتها عليه. وستجري المجموعة على ضوء ذلك أي تعديلات تراها مناسبة. كما سيعيد فريق الخبراء تقريره الخاص بيدي فيه ملاحظاته على نتائج التقييم ويرفع توصيات إضافية أو مختلفة يراها مناسبة. وفي أثناء إجراء عملية التقييم، يبقى فريق الخبراء على اطلاع بسير العمل وبإمكان فريق التقييم طلب أي إيضاحات من مجموعة الخبراء. بينما تحيل مجموعة الخبراء إلى الفريق، بواسطة رئيسها وإدارة التقييم المشتركة في المنظمتين، أي أفكار إضافية في سياق التقييم من خلال مناقشة الكترونية.

12- يرأس مجموعة الخبراء المستقلة رئيس مستقل تماماً تختاره المنظمتان. وتتألف المجموعة من ثمانية خبراء خارجيين ومستقلين يختارون على أساس خبراتهم في المجالات ذات الصلة بمواصفات الأغذية وقدراتهم على الخروج بأفكار مبتكرة عن الدور المستقبلي لمواصفات الأغذية والدستور الغذائي في نظام التغذية العالمي. وستعين منظمة الأغذية والزراعة أربعة من هؤلاء الأعضاء الثمانية المستقلين ومنظمة الصحة العالمية الأربعة الآخرين استناداً إلى مواصفات متفق عليها. وسيكون أعضاء المجموعة متعددي التخصصات ويؤمنون التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين وبوجهات نظر مختلفة في الميادين التالية: مراقبة سلامة الأغذية؛ الصحة العامة؛ التجارة الدولية في الأغذية؛ مواصفات الأغذية؛ حقوق المستهلك؛ الأبحاث في مجال سلامة الأغذية؛ الاتصالات بشأن المخاطر؛ التعاون والتنمية الدوليين.

13- **مشاورة واستعراض آخر:** ستحيل إدارة التقييم الصلاحيات ومشروع التقرير عن التقييم إلى مجموعة موسّعة أكثر لإبداء ملاحظاتها عليه. وتتألف هذه المجموعة، التي يمكن اعتبارها أيضاً مصدر معلومات ومشاورة بالنسبة إلى فريق التقييم، من رئيس وثلاثة نواب للرئيس للدستور الغذائي وممثل واحد على الأقل عن الصناعة والمستهلكين.

14- **رفع التقارير:** يرفع مشروع التقرير الأولي عن التقييم إلى أمانتي منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، وإلى مجموعة الخبراء المستقلة وإلى مجموعة واسعة من النظراء لاستعراضه لإبداء ملاحظاتهم عليه كما أسلفنا. ويدخل فريق التقييم من ثم أي تعديلات لازمة على ضوء هذه الملاحظات. وستقدم النتائج التي توصلت إليها مجموعة الخبراء المستقلة وأي توصيات إضافية مع تقرير فريق التقييم إلى مدير عام منظمة الأغذية والزراعة ومدير عام منظمة الصحة العالمية، وسيوضع تقرير فريق التقييم ومجموعة الخبراء، إضافة إلى إجابات أمانتي المنظمتين بتصرف الأجهزة الرئاسية في المنظمتين وهيئة الدستور الغذائي عام 2003.

## هاء- سير التقييم وجدوله الزمني

15- يبدأ التقييم بدراسة مكتبية للوضع والقضايا الراهنة من قبل ممثلي وحدة التقييم لوضع إطار للعمل في وقت لاحق. وفي حال توافر الموارد، ستشمل الدراسة المكتبية دراسات حالة لوضع ثلاثة إلى خمسة أنواع مواصفات وخطوط توجيهية مختلفة ودراسات حالة عن الازدواجية في عمل عدد من لجان الدستور الغذائي وترتيبات الحصول على مشورة الخبراء. وسيجرى استطلاع قطري موسّع في البلدان التي يختارها فريق التقييم كونها تمثل تمثيلاً كاملاً للمستخدمين المهمين الحاليين والمحتملين للمواصفات الدولية للأغذية، وذلك للتداول في مختلف القضايا مع مجموعة كبيرة من أصحاب الشأن. وسيتم ذلك عبر مسح استبياني وزيارات للمناقشة مع مجموعة واسعة من أصحاب الشأن من 14 إلى 20 دولة تمثل كل إقليم من الأقاليم، وذلك في مكاتب المنظمات. وفي ما يتعلق بالبلدان النامية، ستنظم أيضاً زيارات لتحديد منافع أي تعاون فني (المشروعات وغيرها من أشكال التعاون تحدها المنظمات).

16- سيجرى التقييم باللغة الإنكليزية (إلا بالنسبة إلى الزيارات الميدانية) لاحتواء التكاليف وسيتم تبعاً للخطوات التالية:

(أ) دراسة نظرية للوضع الراهن يجريها ممثلو وحدة التقييم (تنجز بحلول مايو/أيار 2002)؛

(ب) اجتماع الخبراء (مايو/أيار 2002)؛

(ج) استطلاع آراء الحكومات وغيرها من أصحاب الشأن حول متطلباتهم ووجهات نظرهم في موضوع وضع مواصفات الأغذية وارتياحهم للترتيبات الحالية (أبريل/نيسان - يوليو/تموز 2002)؛

(د) إعداد تقرير استشاري عن الاستنتاجات، والمسائل والتوصيات التي قد تصدر عن فريق التقييم (سبتمبر/أيلول 2002)؛

(هـ) مناقشة التقرير مع مجموعة الخبراء المستقلة والنظراء المشاركين في الاستعراض وأمانتي منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة (أكتوبر/تشرين الأول 2002)؛

(و) دراسة التقرير من قبل مجموعة الخبراء المستقلة في اجتماع يعقد لهذا الغرض وإعداد تقرير مجموعة الخبراء (أكتوبر/تشرين الأول 2002)؛

(ز) وضع الصياغة النهائية للتقرير من قبل مجموعة الخبراء (نوفمبر/تشرين الثاني 2002)؛

(ح) رفع تقرير إدارتي التقييم وتقرير مجموعة الخبراء إضافة إلى استجابات المديرين العاميين في المنظمين إلى أجهزتهما الرئاسية وهيئة الدستور الغذائي:

1 - اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي في دورة خاصة (لم تحدد بعد)؛



- 2 - لجنة تنمية البرنامج في منظمة الصحة العالمية (ديسمبر/ كانون الأول 2002)؛
- 3 - المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية (يناير/ كانون الثاني 2003)؛
- 4 - لجنة البرنامج في منظمة الأغذية والزراعة (مايو/أيار 2003) ومن خلالها، مرفقة بتعليقاتها، إلى مجلس المنظمة (يونيو/حزيران 2003) ومن ثمّ إلى مؤتمر المنظمة (نوفمبر/تشرين الثاني 2003)؛
- 5 - هيئة الدستور الغذائي (منتصف عام 2003)